



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

كلام الأئمة العلماء عِلْمِيَّة فَصَلِيَّة تُحْكِمُ

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

ج ١/١

العدد ٤٢ - ٢٠ حزيران ٢٠١٥

(ما حُمل على نقيضه في القرآن الكريم)
(What is carried on its opposite in the Qur'an)

د. فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي
كلية الدراسات الإسلامية - جامعة حمد بن خليفة / قطر

Dr. Falah Ibrahim Naseef
Qatar Faculty of Islamic Studies
Hamad Bin Khalifa University
Email: drfalahibrahim@gmail.com

المقدمة

تعددت طرق التحويين واللغويين في تأويل ما لم يأتِ موافقا للقواعد النحوية في نصوص فصيح الكلام، وكان من هذه الطرق الحكم بالحذف على بعض أركان الجملة. أو الحكم بزيادة بعض ألفاظها، أو الحكم بالتقديم والتأخير حسب المراتب النحوية، أو تضمين الفعل لمعنى فعل آخر، أو القول بنيابة بعض الحروف عن بعض.

وكان من هذه الطرق التي لجأ إليها النحويون واللغويون أيضًا ما اصطُح عليه عندهم بـ (حمل النقيض على النقيض)، وهذا ما تُشير إليه كلمة (حَمَلَ) إذ هي إحدى الألفاظ والكلمات المرادفة لكلمة (تأويل)، وربما استعملوا (إلحاق النقيض بالنقيض). وكانت هذه الطريقة من أقل الطرق استعمالًا ولجوءًا إليها.

وغالبًا ما يُستعمل هذا المصطلح لبيان العلة النحوية واللغوية عندما يتعدى فعل بغير الحرف الذي اشتهر بتعديده به، أو استعمال أداة بغير ما اشتهرت به من الاستعمال، ولاسيما عند العلماء الذين عُرف عنهم الاهتمام بالعلل النحوية.

قال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) في أماليه: ((ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها)).^١

بل ربما أطلقت العرب اللفظ وأرادت نقيضه وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ {الدخان: ٤٩}، أي: ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الذليل المهين، إلا أنه جاء على جهة الاستخفاف والتحقير^٢، وكذلك قوله تعالى على لسان قوم شغيب عليه السلام: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ {هود: ٨٧}، قيل معناه: أنت السفيه الغوي؛ لأنهم إنما قالوا ذلك استخفافًا به.

ومن التحويين من ذهب إلى أبعد من ذلك حين حمل المحذوف على نقيضه المذكور، قال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ((حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقه عليه... وتارة يكون لدلالة خلافه أو ضده أو نقيضه فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ {الأنعام: ١٣}، قالوا: تقديره ما سكن وما تحرك. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْكُمْ سُرَيْبِلَ

تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴿النحل: ٨١﴾، قالوا: الحرّ والبرد... وهذه الآية من هذا القبيل، يستدلّ على حذف النقيض بإثبات نقيضه، ودلالة النقيض على النقيض كدلالة النظير على النظير^٣.

وبمثل ذلك صرّح السمين الحلبي إذ قال: ((يستدلّ على حذف النقيض بنقيضه كما يستدلّ على حذف النظير بنظيره، (أمرته فأساء إلي) ليس المعنى: أمرته بالإساءة بل أمرته بالإحسان))^٤.

وكان حديث النحويين عن حمل النقيض على النقيض يأتي اضطرارًا كما قلنا سلفًا، أي: عندما تصطدم القواعد بالنصوص فيبحثون لذلك عن مخرج يُعيد النصّ إلى أصل القاعدة، وفي أي أسلوب من أساليب التأويل وجدوا ضالتهم قالوا به؛ ولهذا كثرت عندهم أسباب التأويل وطرقه، علمًا أن مما يكاد يتفق عليه جميع أهل اللغة والنحو أن التأويل لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، وأنه متى أمكن العدول عنه فهو أولى.

ونحن ها هنا نحاول الوقوف على تعريف هذا المصطلح، ومنّ قال به من العلماء؟، وهل من سبيل للاستغناء عن هذا المصطلح دون الإخلال بما تعارف عليه النحويون من القواعد؟.

واتخذت من القرآن الكريم ميدانًا لهذه الدراسة، إذ هو كتاب الله المقدّس الذي تكفل الله عزّ وجلّ بحفظه، وبحفظه حُفظت العربية؛ ولأجله كانت علوم اللغة العربية، فهو يُمثل القمة في سماع اللغة.

وقد اقتضى منهج البحث في هذا الموضوع أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدّمة وتتبعهما خاتمة بيّنت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

فخصّصت المبحث الأول للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأفعال، في حين خصّصت المبحث الثاني للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأسماء، والثالث للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأدوات.

وقد حرصت أن يأخذ الجانب التطبيقي من النصوص الحيّز الأكبر من البحث لأنه يمثل السماع وهو المعنى بالدرجة الأولى، كما سنبيّن ذلك في ثنايا البحث، والله وليّ التوفيق.

تمهيد:

تعريف (النقيض) لغة واصطلاحاً:

تعريفه لغة: (التقضى) في كلام العرب هو الإفساد والهدم ، جاء في معجم العين: ((تَقَضَى: التَّقَضَى: إفساد ما أبرمت من حبل أو بناء، والتَّقَضَى: البناء المنقوض، يعني: اللبن إذا خرج منه))^٥.

كما يأتي (التقضى) بمعنى الصوت، قال الجوهري(ت:٣٩٣هـ): ((التقضى: نقض البناء والحبل والعهد. والتقاضى: ما نقض من حبل الشَّعر. والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه. والنقيضة في الشَّعر: ما ينقض به...والإنقاض: صوت مثل التَّقِر. وإنقاض العنكب: تصويته، وهو مكروه. وأنقض الحمل ظهره، أي: أثقله. وأصله الصوت، ومنه قوله تعالى قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ {الشرح: ٣}. والنقيض: صوت المحامل والرحال))^٦.

وقد يأتي (النقيض) بمعنى مُظَلَّق الصوت، قال ابن منظور(ت:٧١١هـ): ((النقيض الصوت. ونقيض السقف: تحريك خشبه. وفي حديثه رقل: (ولقد تنقضت الغرفة)^٧، أي تشققت وجاء صوتها))^٨.

ونكر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) المعنى المجازي لكلمة (نقض) وذلك عند استعمالها في الأشياء المعنوية فقال: ((ومن المجاز: نقض العهد. ونقض قوله الثاني الأول. وفي كلامه تناقض. وهذا نقيض ذلك، أي: مناقضه. وتناقض القولان والشاعران، ونقض أحدهما الآخر، أي: يقول قصيدة فينقض صاحبه عليه. وهذه القصيدة نقيضة قصيدة فلان. ولهما نقائض، ومنه: نقائض جرير والفرزدق))^٩.

أما تعريفه اصطلاحاً: أما تعريف (النقيض) اصطلاحاً فلم ينبعد عن معناه اللغوي، فقال الرماني(ت:٣٨٤هـ) في تعريفه: ((النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة، وهو على وجهين أحدهما على طريق الإيجاب والآخر على طريق السلب نحو: موجود معدوم ، واللاحق موجود ليس بموجود))^{١٠}.

وعرّفه الثهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) بقوله: ((قال العلماء النقيضان الأمران المتمانعان بالذات، أي: الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما في نفس الأمر

انتفاء الآخر وبالعكس كالإيجاب والسلب فإنه إذا تحقق الإيجاب بين الشئين انتفى السلب وبالعكس))^{١١}.

وجاء تعريفه في معجم اللغة العربية المعاصرة: ((نقيض: مخالف ومعارض، هذا القول نقيض ذلك، الخير نقيض الشر، على النقيض من هذا بخلافه على عكسه، هما على طرفي نقيض: مختلفان، متناقضان. والنقيضان: ما لا يجتمعان في شيء واحد مثل أبيض وأسود))^{١٢}.

أقوال العلماء فيه:

سلك جمهور أهل اللغة والنحو مسلماً اتجهوا فيه إلى جواز حمل النقيض على النقيض، ويدل على ذلك ما يرد في تطبيقاتهم اللغوية والنحوية من توجيهات وتأويلات تفصح عن مرادهم، وغالباً ما يعمدون إلى بيان رأيهم فيه بقولهم: ((وهم يحملون النقيض على النقيض))^{١٣}، أو ((والعرب تجري الشيء على الشيء))^{١٤}.

ونسب ابن جني (ت ٣٣٧ هـ) القول بجوازه إلى سيويه والكسائي^{١٥} إذ قال: ((لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عُنِيَّ رضيت بـ (على) حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر))^{١٦}. وبينه ابن جني أيضاً بأن: ((العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه))^{١٧}.

وقال شهاب الدين الخفاجي (ت: ١٠٦٩ هـ) عنه: ((وحمل النقيض على النقيض حسنٌ وطريقة مسلوكة))^{١٨}.

ووصفه أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ) بأنه قليل، فقال: ((الفعل قد يكون متعدياً في معنى لازم نحو: كلمته وقلت له، والحمل على النقيض قليل))^{١٩}.

وقال عنه أبو التناء الألويسي (ت: ١٢٧٠ هـ): ((وحمل والنقيض على النقيض شائع))^{٢٠}.

علة حمل النقيض على النقيض:

ظهرت علة المحمول على النقيض عند السكاكي (ت: ٦٢٦ هـ) من خلال الحضور الذهني للأشياء المتلازمات حضوراً يفضي إلى تلازمها عقلاً، فقال: ((حمل النقيض على النقيض

باب واسع، وله مناسبة وهي أن النقيضين غالباً ما يتلازمان في الخطور بالبال والشاهد له تلازم الوجدان))^{٢١}.

كما علل ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) وروده من خلال توافقهما في العمل من جهة الإعراب في حالتي الإثبات والنفي فقال: ((وحق النقيض أن يُخْرَجَ على حَيْثُ نقيضه من الإعراب، نحو: (ضربت زيداً)، و(ما ضربت زيداً)، فقولك: (ضربت زيداً) فعل وفاعل ومفعول، وقولك: (ما ضربت زيداً) نفي لذلك، ومع ذلك فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له))^{٢٢}.

المبحث الأول

(ما حُمِلَ على نقيضه في الأفعال)

لجأ النحويون إلى حمل بعض الأفعال على نقائضها لتبرير ما كانوا قد أصلوه من تخصيص كل فعل بحرف أو أكثر للتعدي؛ وذلك بناء على قاعدة الأصل والفرع التي افترضوها، فإذا جاء الفعل متعدياً بحرف غير الذي عُهد تعديه به التمسوا لذلك مخرجاً، وكان من جملة هذه المخارج هو حمل الأفعال أو ما اشتق منها على نقائضها في التعدي، وقد جاء في القرآن الكريم بعض ما حمل على ذلك منها:

١ - حَمَلَ الْفِعْلَ (أَحْسَنَ) عَلَى الْفِعْلِ (أَسَاءَ):

يتعدى الفعل (أحسن) بحرف الجر (إلى) كما هو مذهب بعض المفسرين والنحويين كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ {القصص: ٧٧} ^{٢٣}. إلا أن هذا الفعل ورد في آيات أخر متعدياً بالباء كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ {يوسف: ١٠٠}، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ {النساء: ٣٦}.

وقد عمد بعض المفسرين والنحويين إلى تخريج هذه الآيات وأمثالها من خلال تأويل الفعل (أساء) الذي يتعدى تارة بالباء وتارة بـ(إلى) على نقيضه، أو أن يكون الفعل (أحسن) ضمناً معنى الفعل (الظف)^{٢٤}.

قال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): ((فإن قيل: إن (أحسن) إنما يتعدى بـ(إلى) كما قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ {القصص: ٧٧}، قيل: إنه قد يُعدى أيضاً بالباء، كما جاء في التنزيل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ {يوسف: ١٠٠}، وكذلك نقيضه، عدته العرب تارة بـ (الباء)، وتارة بـ(إلى) فقالوا: أسأت إليه، وأسأت به، قال كثير^{٢٥}:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة
لدينا ولا مقلية إن ثقلت^{٢٦}.

ونرى أن يكون ذلك من باب التوافقات في الاستعمال اللغوي وليس من باب حمل بعض على بعض، فإن الفعلين (أحسن) و(أساء) يتعديان بـ(إلى) وبالباء. والحكم على أحدهما أنه أصل في الاستعمال والآخر فرع أمر لا يمكن القطع به، والأسلم في ذلك أن يحمل الأمر على الكثرة والقلّة في الاستعمال، ولن يُخل ذلك في اللغة بشيء ويبقى كلُّ على بابه وأصله على نحو ما ذكره أبو حيان في كلامه على تعدي الفعل (جَنَحَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ {الأنفال: ٦١} إذ قال: ((وجنح يتعدى بإلى وباللام))^{٢٧}. ولا بأس أن يُلمح المعنى الجديد الذي تحصل من الفعل والحرف المُعدى به.

كما صرح بذلك غير واحد من النحويين فقال أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): ((وأحسن: يصل بالباء كما يصل بـ(إلى)، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ {يوسف: ١٠٠} كما تعدي بـ(إلى) في قوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ {القصص: ٧٧})).^{٢٨}

ويُستأنس هنا بقول الدكتور عبده الراجحي عن استعمال الحروف: ((إن الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال؛ بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، وأقرب مثال على ذلك قولنا: (رغب في)، و(رغب عن)، واستعمال حروف الجرّ استعمال سماعي في اللغات جميعها))^{٢٩}.

٢- يحتمل الفعل (أسر) على الفعل (جهر):

وصف بعض المفسرين والنحويين حرف الجر (الباء) في قوله تعالى: ﴿تَسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤَدَّةِ﴾

{الممتحنة: ١} بأنه زائد ؛ لأن الكثير في استعمال الفعل (أسر) أن يتعدى بنفسه^{٣٠}. في حين ذهب آخرون إلى أن الفعل (أسر) حُمِلَ على نقيضه (جهر) الذي يتعدى بالباء، نقل ذلك صاحب كتاب النحو الوافي عن ابن جني فقال: ((ونقل عن ابن جني قوله: ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه، فعدوه بما يتعدى به، كما عدوا: (أسر) بالباء، حملاً على (جهر) (...))^{٣١}.

في حين يذهب أهل اللغة إلى أن الفعل (أسر) من الأضداد فيكون بمعنى (أخفى) ويكون بمعنى (أظهر)، قال الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ): ((الإسرار: خلاف الإعلان، قال تعالى:

﴿وَيُفْقَهُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ {إبراهيم: ٣١}، وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾

{التغابن: ٤}، وقال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ {الملك: ١٣}، وقوله

تعالى: ﴿تُسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ﴾ {الممتحنة: ١}، أي: يطلعونهم على ما

يُخْفُونَ من مودتهم، وقد فُسر بأن معناه: يُظهرون، وهذا صحيح، فإن الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يُفصى إليه بالسر، وإن كان يقتضي إخفاؤه عن غيره، فإن قولهم:

أسررت إلى فلان يقتضي من وجه الإظهار، ومن وجه الإخفاء، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

إِنِّي أَعْلَمْتُ لَكُمْ وَأَسْرَرْتُ لَكُمْ إِسْرَارًا﴾ {نوح: ٩})).^{٣٢}

وقال الفيومي (ت: ٧٧٠هـ): (((س ر ر) السر: ما يكتُم وهو خلاف الإعلان والجمع الأسرار

وأسررت الحديث إساراً أخفيته يتعدى بنفسه ، وأما قوله تعالى ﴿تُسْرُونَ إِلَيْهِمْ

بِالْمُودَةِ﴾ {الممتحنة: ١} فالمفعول محذوف والتقدير تسرون إليهم أخبار النبي - صلى الله عليه

وسلم - بسبب المودة التي بينكم وبينهم مثل: قوله تعالى ﴿تَلْفُوتَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ﴾ {الممتحنة: ١}،

ويجوز أن تكون المودة مفعولة والباء زائدة للتأكيد مثل (أخذت الخطام وأخذت به) وعلى هذا

فيقال: (أسر الفاتحة وبالفاتحة)، قال الصغاني: (أسررت المودة وبالمودة)، ودخول الباء حملاً

على نقيضه والشيء يحمل على النقيض كما يحمل على النظير ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرْ

بصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافَتْ بِهَا﴾ {الإسراء: ١١٠} وأسررته: أظهرته فهو من الأضداد))^{٣٣}.

ومن هذا الذي تقدم يتبين لنا أن تعدي الفعل (أسرّ) بالباء أصل باعتبار الاستعمال اللغوي للفعل وباعتبار المعنى من حيث أنه يدلّ على الإظهار مثل (جهر)، ولا حاجة لحمله على نقيضه. فالأصل في اللغة الاستعمال وليس الافتراض، ولا بأس من حمل الأمر على الكثرة والقلّة، ولعله من اللطيف أن يلمح معنى الحرف المُعَدِّي به مع الفعل لتفيد من ذلك معنى زائداً باعتبار تركيبه مع الفعل.

٣- حَمَلَ الْفِعْلَ (أَذَلَّ) عَلَى الْفِعْلِ (أَعَزَّ):

وردت لفظة (أذلة) وهي جمع لكلمة (ذليل) متعدية بـ(على) في قوله تعالى: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَؤُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ {المائدة: ٥٥}، في حين يذهب بعض المفسرين والنحويين إلى أن الفعل (ذَلَّ) يتعدى باللام فيقال: ذَلَّ له^{٢٤}.

وذهب فريق آخر من المفسرين إلى القول بأن (أذلة) حُمِلت على (أعزة) حمل النقيض على النقيض، نقل ذلك الألوسي إذ قال: ((وقيل: عديت الذلة بـ(على)؛ لأن العزة في قوله تعالى ﴿أَعَزَّوْ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ عديت بها كما يقتضيه استعمالها، وقد قارنتها فاعتبرت المشاكلة، وقد صرحوا أنه يجوز فيها التقديم والتأخير، وقيل: لأن العزة تتعدى بـ(على)، والذلة ضدها، فعوملت معاملةً؛ لأن النظر كما يحمل على النظر يحمل الضد على الضد كما صرح به ابن جني وغيره))^{٢٥}.

ووجه السمين الحلبي ذلك من جهة المعنى الجديد المُستفاد من تركيب الفعل مع (على) فقال: ((وكان الظاهر أن يقال: أذلة للمؤمنين كما يقال تذلل له، ولا يقال: تذلل عليه للمنافاة بين التذلل والعلو لكنه عدي بـ(على) لتضمينه معنى العطف والحنو المتعدي بها، وقيل: للتبنيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم))^{٢٦}.

٤- حَمَلَ الْفِعْلَ (أَمَنَ) عَلَى الْفِعْلِ (كَفَرَ):

ورد الفعل (أمن) متعدياً بالباء واللام في قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ

أَذْنٌ قُلْ أذنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿التوبة: ٦١﴾ ويرى بعض المفسرين والنحويين أن الأصل فيه أن يتعدى باللام، ومنهم من يرى أن الباء واللام زائدتان^{٣٧}.

وفي توجيه هذه الآية يقول الزمخشري: ((فإن قلت: لم تُعدى فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى وإلى المؤمنين باللام؟ قلت: لأنه قُصدَ بإي بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعدى بالباء، وقُصدَ السماع من المؤمنين وأن يسلم لهم ما يقولونه ويصدقه لكونهم صادقين عنده فُعدى باللام، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ {يوسف: ١٧})).^{٣٨}

وقال أبو البقاء الكفوي: ((والإيمان المعدى إلى الله: معناه التصديق الذي هو نقيض الكفر، فُعدى بالباء؛ لأن من دأبهم حمل النقيض على النقيض، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ {يوسف: ١٧}، أي: بمصدق، وفي (مؤمن) مع التصديق إعطاء الأمن، لا في مصدق، واللام مع الإيمان في القرآن لغير الله، وذلك لتضمنين معنى الاتباع والتسليم)).^{٣٩}

وقال أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ): ((عدى الإيمان إلى الله بالباء؛ لتضمنه معنى التصديق، ولموافقته ضده وهو الكفر، في قوله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾ {النحل: ١٠٦}، وعدها إلى المؤمنين باللام؛ لتضمنه معنى الانقياد)).^{٤٠}

ونقول إذا كان مجيء الفعل (آمن) متعدياً بالباء مما درج القرآن الكريم على استعماله وفي مواطن كثيرة قاربت المائة موضع نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ {البقرة: ٣}، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ {البقرة: ٤}، وقوله تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ {النحل: ٢٢}، فلم لا يكون هذا أصلاً في بابيه من التعدى بالباء، وهذا استعمال قرآني كما أن تعديه باللام استعمال قرآني؟ ولا بأس أن يلمح المعنى الذي أفاده الحرف عند تركبه مع الفعل عل نحو ما أشار إليه بعض من وجهه الآية السابقة. وإلا فمن غير المعقول أن يُحمل هذه الكثرة من السماع على نقائضها. وما الحكمة أو الداعي لأن يُحمل أحدهما على الآخر؟

ويُضاف إلى ذلك أن النحويين توسّعوا في الحروف ما لم يتوسّعوا في غيرها، ومما هو مُسَلَّم به أن الحروف معانيها في غيرها، أي: في الأفعال التي تتعلّق بها؛ لذا لا ترى ضيّراً من القول أن الفعل ربما تعدّى بهذا الحرف أو ذلك. ورحم الله العلامة المنتجب الهمداني (ت: ٦٤٣هـ) حين اختصر المسألة فقال: ((فعل (الإيمان) يُعدّى بنفسه وبالبياء واللام، يُقال: آمنه، وآمن به، وآمن له، وقد ورد التنزيل بهن))^{٤١}.

المبحث الثاني

(ما حُمِلَ على نقيضه في الأسماء)

كان لدى بعض النحويين ميل إلى قضية التعليل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية، فحاولوا أن يجمعوا المتشابهات بعضها إلى بعض، والمتناقضات كذلك؛ ليعتلوا ما ذهبوا إليه. وقد جاءت في القرآن الكريم بعض الأسماء التي حُمِلت على نقائضها، فمن ذلك:

أحْمَل (عجاف) على (همان):

وردت كلمة (عجاف) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ {يوسف: ٤٣} جمعا لكلمة (أعجف) على غير قياس. ويرى أهل اللغة أن القياس في جمع (عجفاء) هو (عُجَف) مثل (حمرء) و(خُمُر)^{٤٢}.

وعلق الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ورود هذا الجمع بهذه الصيغة بقوله: ((والسبب في وقوع (عجاف) جمعا لـ (عجفاء)، و(أفجل وفعلاء) لا يجمعان على (فعال): كَحَمَلَهُ عَلَى (سِمَانٍ)؛ لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض))^{٤٣}. وأيده فيما ذهب إليه السمين الحلبي^{٤٤}.

وقال ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ): ((وأعجف، والأنثى: (عجفاء)، و(عجف) بغير هاء. والجمع منهما (عجاف)، حملوه على لفظ (همان). وقيل: هو كما قالوا (أبطح وبطاح)، و(أجرب وجراب). ولا نظير لـ (عجفاء وعجاف) إلا قولهم (حسنا وحسان))^{٤٥}.

وقال أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) في تعليل ذلك أيضا: ((وجاء جمع (عجفاء) على (عجاف)، وقياسه

(عُجِف) كـ(خضراء ومُحْضَر)، حملا على (سمان)؛ لأنه نقيضه. وقد يحمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظر على النظر))^{٤٦}.

وقال صاحب اللباب في علوم الكتاب (ت: ٧٧٥هـ): ((وليس في كلام العرب (أفعل وفعلاء)، وجمعها على (فعال) غير (أعجف وعجاف)، هي شاذة حملوها على لفظ (سمان)؛ لأنهما نقيضان، ومن عادتهم حمل النظر على النظر، والنقيض على النقيض))^{٤٧}.

يتبين لنا مما مرّ أن النحويين وأصحاب المعاجم يكادون يجمعون على أن كلمة (عجاف) محمولة على نقيضتها (سمان)، وإن كان بعضهم أشار إلى وجود نظائر لذلك على نحو ما ذكره ابن سيده وغيره يُضَاف إلى ذلك أن اللغويين والنحويين أشاروا إلى بعض الجموع أنها سماعية يُتوقف عندها ولا يُقاس عليها فهلا كانت كلمة (عجاف) مثل ذلك، ولا حاجة لحملها على غيرها؟

٢- حمل (السلم) على (الحرب) في التأنيث:

وردت كلمة (السلم) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ {الأنفال: ٦١}، وذهب بعض المفسرين والنحويين إلى أن الضمير في (لها) عائد على (السلم)، قال أبو حيان: ((وَالسَّلْمُ) يذكر ويؤنث. فقيل: التأنيث لغة، وقيل على معنى المسالمة، وقيل حملا على النقيض وهو الحرب، وقال الشاعر:

وأفئيت في الحرب آلتها وعدت للسلم أوزارها))^{٤٨}.

وقال أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): ((وَالسَّلْمُ الَّذِي هُوَ الصِّلْحُ يَذْكَرُ وَيؤنثُ، فَمِنَ التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ {الأنفال: ٦١}))^{٤٩}.

وقال أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ): ((وَالسَّلْمُ) بكسر السين وفتحها لغتان، وقد قرئ بهما، وهي مؤنثة، ولذلك قال: ﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ ((وقال الألويسي: ((﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ أي: للسلم، والتأنيث لحمله على ضده وهو الحرب فإنه مؤنث سماعي))^{٥٠}.

يتبين لنا من مجموع ما مرّ من أقوال علماء اللغة والتفسير أنهم يُوردون ثلاثة أقوال في توجيهه عود ضمير المؤنث وهي:

١ - أن (السلم) مما يُذكر ويُؤنث، وهذا رأي الجمهور.

٢ - حَمَل (السلم) على معنى المسالمة، وهي مؤنث.

٣- حمل (السلم) على نقيضها وهي (الحرب).

ونقول إذا كان تأنيث كلمة (السلم) لغة مشهورة عند العرب شأنها شأن كثير من كلمات اللغة التي تُذكر وتؤنث فلا داعي لحملها على نقيضتها (الحرب) والإكثار من الوجوه في توجيه النصوص. ويُؤيد ذلك أن أهل اللغة يذهبون إلى أن ما كان سبيله اختلاف لغات العرب فلا مجال لتأويله أو حمله على غيره^{٥٢}.

المبحث الثالث

(ما حُمِلَ على نقيضه في الأدوات)

جاءت بعض الأدوات في اللغة العربية متشابهة في عملها وإن اختلفت معانيها، وربما تتناقضت، وهذا ما حمل بعض النحويين وغيرهم إلى القول بحمل بعضها على بعض دون الإشارة إلى ما كان منها أصلاً أو فرعاً، ومن هذه الأدوات:

١- حَمَل (لا) النافية على (إن):

قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿يَشْرَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعُونِ فِيهَا وَلَا نَائِمٌ﴾ {الطور: ٢٣} بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع والتتوين.

وقال الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ) في توجيه هذه الآية: ((قرأ ابن كثير ﴿لَا لَعُونِ فِيهَا وَلَا نَائِمٌ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع والتتوين. فمن نصب أعمل (لا) في الموضعين وهي تنصب النكرة بلا تتوين؛ لأنها مشبهة بـ (إن)، وذلك أن (إن) موجبة و(لا) نافية. والغرب تحمل النقيض على النقيض. كما تحمل النظير على النظير، فلما كانت (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، أعملوا (لا) ذلك العمل^{٥٣}.

ونقل الشيخ خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ) عن أبي البقاء قوله: ((إنما عملت (لا) عمل (إن) ؛ لأنها نقيضتها، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره))^{٥٤}.

وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ) في كلامه على أقسام العلل التي تطرد في كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم: ((وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملا على نقيضتها (إن)))^{٥٥}.

ولا يخفى مما مرّ من أقوال النحويين في حمل (لا) على (إن) حرصهم في توجيهاتهم على تفسير الظواهر النحوية وتعليلها، ونرى أن الأمر لا يكاد يعدو التوافقات اللغوية، فالعربي لم يكن يدرّ في حَلده شيء من هذه التعليلات التي افترضها علماء القرون اللاحقة التي اتّسمت بالترف الفكري .

٢- حَمَلُ (كَمْ) الْخَبْرِيَّةِ عَلَى (رَبِّ):

وردت كلمة (كَمْ) الخبرية في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ {الأعراف: ٤}.

وقال السمين الحلبي عند حديثه عن (كَمْ) في هذه الآية: ((وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعُها لـ(كَمْ) الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضة (رَبِّ)؛ لأنها للتكثير و(رَبِّ) للتقليل، فحَمَلُ النقيضِ على نقيضه كما يحملون النظر على نظيره))^{٥٦}.

وعَلَّلَ ابنُ الورَّاق (ت: ٣٨١هـ) مجيئها مبنيةً بقوله: ((إن قال قائل: ﴿كَمْ﴾ وجب أن تبنى (كَمْ)؟ قيل له: إنما وجب بناؤها في الخبر، لأنها نقيضة (رَبِّ) و(رَبِّ) حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، إذ كان قد دخلها معنى الحرف، ووجب بناؤها في الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فقد استحق البناء لما ذكرناه في الوجهين... وإنما وجب أن يخفض بها في الخبر، وينصب بها في الاستفهام لوجهين:

أحدهما: أنها في الخبر نقيضة (رَبِّ)، فكما وجب الخفض بـ(رَبِّ) وجب الخفض بنقيضتها))^{٥٧}.

وقال ابن جنى عنها أيضاً: ((وجروا بـ(كَمْ) في الخبر؛ لأنها نقيضة (رَبِّ) ألا ترى أن (رَبِّ) للتقليل و(كَمْ) للتكثير))^{٥٨}.

نتائج البحث

ومما تقدم نستطيع أن نستخلص ما يلي من النتائج:

أولاً- الأصل في أخذ اللغة وجمعها وتقعيد قواعدها هو السماع، وإذا كان السماع ورد باستعمال ما فالأصل فيه أن يُعتبر في وروده في اللغة، ولا حاجة لأن يؤول قليل السماع على كثيره، فهذا ورد وهذا ورد، ولا بأس أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلّة فيقال الكثير في الاستعمال كذا والقليل كذا دون الحاجة إلى حمل الثاني على الأول والتعليل له.

ثانياً- لقد كان من أسباب اللجوء إلى ظهور هذا المصطلح هو حرص النحويين واللغويين التعليل وإيغالهم لكل ظاهرة من الظواهر اللغوية والنحوية، وهذا ما وسع دائرة التأويل حتى أخرجته عن حدّ الضرورة التي يكاد يتفق عليها الجميع.

ثالثاً- كان الجنوح إلى الإكثار من الوجوه في تحليل الكلام وتفسيره أثر في اللجوء إلى القول بحمل بعض الكلمات على نقائضها، ولعل مبدأ ذلك كان من الترف الفكري الذي رافق بعض الأزمنة.

رابعاً- إنّ القول بحمل النقيض على النقيض يُفضي إلى إلغاء المعاني التي تترتب على تركيب الفعل مع الحروف المختلفة.

- ١ - أمالي ابن الشجري: ٣٦٨/٢.
- ٢ - قيل: **إِذَا جِئْتُمْ إِلَى نَجْدٍ فَجاءَ مِنْهَا شَرٌّ** يعني مكة - وأكرم.
- ٣ - البحر المحيط: ٢٥٠/٧، ومثله قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا** ﴾ ، أي: أمرناهم بالطاعة فعصوا، ينظر البحر المحيط: ٢٤٠/٧، والدر المصون: ٣٢٨/٧.
- ٤ - الدر المصون: ٣٢٨/٧.
- ٥ - العين مادة (نقض): ٥٠/٥.
- ٦ - الصحاح تاج اللغة وصحاح الغريبة مادة (نقض): ١١١٠/٣، وينظر لسان العرب مادة (نقض): ٢٤٥/٧. والظاهر إذا حُمِلَ عليه سُمِعَ له نقيض كنقيض البيان إذا تداعى؛ لذلك شبه به.
- ٧ - ينظر في تخريج الحديث النهائية في غريب الحديث والأثر: ٢٢٤/٥.
- ٨ - لسان العرب مادة (نقض): ٢٤٥/٧، وينظر مقاييس اللغة: ٤٧٠/٥.
- ٩ - أساس البلاغة: ٢٩٩/٢.
- ١٠ - رسالة منازل الحروف: ٧٢، وينظر معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ١٢٤.
- ١١ - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٧٢٦/٢.
- ١٢ - معجم اللغة العربية المعاصرة مادة (ن ق ض): ٢٢٧١/٣، وينظر المعجم الوسيط: ٩٤٧/٢.
- ١٣ - ينظر المصنف لابن جني: ٦٩، والجني الداني: ١٨٤.
- ١٤ - ينظر: الخصائص: ٣٩١/٢.
- ١٥ - ينظر الخصائص: ٣١٣/٢، ومغني اللبيب: ٨٨٧.
- ١٦ - الخصائص: ٣١٣/٢.
- ١٧ - الخصائص: ٣٩١/٢.
- ١٨ - حاشية الشهاب: ٢٧/٥، وينظر روح المعاني: ١٠٩/٦.
- ١٩ - الكليات: ١٠٣٤/١.
- ٢٠ - روح المعاني: ٥٣٤/٨، وينظر التضمين النحوي في القرآن الكريم: ٥٦/٢.
- ٢١ - مفتاح العلوم: ٣٩.
- ٢٢ - شرح المفصل: ٢٦٣/١.
- ٢٣ - ينظر الدر المصون: ٥٥٨/٦.

- ٢٤ - ينظر البحر المحيط: ٣٢٨/٦، والدر المصون: ٥٥٨/٦.
- ٢٥ - ديوان كثير عزة: ١٠١.
- ٢٦ - أمالي ابن الشجري: ٧٤/١، وينظر: ١٩٢/٣.
- ٢٧ - البحر المحيط: ٣٤٦/٥.
- ٢٨ - الحجة في القراءة السبعة لأبي علي الفارسي: ١٢٩/٢، وينظر إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٢٥/١.
- ٢٩ - التطبيق النحوي: ٣٦٢.
- ٣٠ - ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٧/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة: ٤٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧١/٤، والبحر المحيط: ١٩٠/٨.
- ٣١ - النحو الروائي: ٥٧٧/٢.
- ٣٢ - المفردات في غريب القرآن: ٤٠٤.
- ٣٣ - المصباح المنير: ٢٧٣/١.
- ٣٤ - ينظر الدر المصون: ٣٠٧/٤.
- ٣٥ - روح المعاني: ٣٣١/٣.
- ٣٦ - روح المعاني: ٣٣٠/٣، وينظر التضمن النحوي في القرآن: ٣٤٣/١.
- ٣٧ - ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١١٧، وينظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٨/٢.
- ٣٨ - الكشف: ٢٢٨٥/٢، وينظر الكتاب الجديد في إعراب القرآن العظيم: ٢٨٦/٣، وروح المعاني: ٣١٦/٥.
- ٣٩ - الكليات لأبي البقاء الكتوي: ٢١٢/١، وينظر: ٤٨/١.
- ٤٠ - فتح الرحمن في كشف ما يلتبس في القرآن: ٢٣٣.
- ٤١ - كتاب الغريب في إعراب القرآن العظيم: ٢٨٦/٣.
- ٤٢ - ينظر إعراب القرآن العظيم لابن السنيكي: ٣٤٣/١.
- ٤٣ - الكشف: ٤٧٣/٢.
- ٤٤ - الدر المصون: ٥٠٢/٦.
- ٤٥ - المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٦/١.
- ٤٦ - البحر المحيط: ٢٨١/٦، وينظر المفردات في غريب القرآن: ٥٤٨.
- ٤٧ - اللباب في علوم الكتاب: ١١٤/١١.
- ٤٨ - البحر المحيط: ٣٤٦/٥، والبيت مجهول القائل.
- ٤٩ - الحجة في القراءات: ١٩٨/٦.

مجلة كلية العلوم الإسلامية ما حُولَ على نقيضه في القرآن الكريم

- ٥٠ - التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٠/٢ .
٥١ - روح المعاني: ٢٢٢/٥ .
٥٢ - ينظر الاقتراح في علم أصول النحو: ٨٥ .
٥٣ - إعراب القرآن للأصبهاني: ٤٠٠ .
٥٤ - ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٦/١ .
٥٥ - الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٧٢ .
٥٦ - الدر المصون: ٢٤٨/٥ .
٥٧ - علل النحو: ٤٠٣ .
٥٨ - المنصف لابن جني: ٦٩ .

Abstract

(What is carried on its opposite in the Qur'an)

Grammarians and linguists have variety of ways in interpreting what is yet to come in agreement with the grammar rules in the Arabic eloquent speech texts. From these methods that the grammarians and the linguists used is what they called interpreting through the contrast by the contrast. This method was used in pointing out the grammatical and linguistic reason especially with the linguistic scientists who are known for their attention to the grammatical reasons.

Arabs used to use the word and wanted its opposite that makes the grammarians interpret the deleted through the mentioned.

In this research paper I will try to definite this term and point out what the linguistic scientists said concerning it. My study relied on the HollyQuran for its specially in the study of the Arabic Language and the high interest in listening it.

The study required to be in three chapters, preceded by an introduction and concluded by pointing out what I reached to.

The first chapter tackled (interpreting the opposite in verbs). The second chapter talked about (the opposite in nouns), while the third chapter devoted to point out (interpreting the opposite in tools).

I was keen that my study the practical texts represent the majority of my quotations because of the people high interest in listening them.